الأنباء
الاثنين 21 ابريل 2014

رحب بتولي الشيخ فيصل المالك مهام محافظ الفروانية

الخرينج يشيد بدور صاحب السمو الأمير في إنهاء الخلافات الخليجية وعودة اللحمة لأبناء الخليج

مبارك الخرينج

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالدور الكبير الذي قام به صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في حل الخلاف الخليجي الطارئ بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي.
واكد الخرينج ان دور صاحب السمو الأمير المحوري في قيادة الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي والقمة العربية ومكانته المتميزة لدى اخوانه قادة دول الخليج ساهم بشكل كبير في تذليل الصعوبات وازالة اسباب الخلاف الطارئ بين بعض دول الخليج وعودة اللحمة الخليجية كما كانت بل واكثر من ذي قبل ما نشر الفرح والسرور لدى أبناء دول الخليج.
وتمنى الخرينج من الله العلي القدير ان يمد صاحب السمو الأمير بالعمر المديد وبالصحة والعافية ليكون نبراسا للكويت واهلها ولأبناء الخليج كافة لنرى الانجازات الخليجية المتتالية بدءا من العملة الخليجية الموحدة ووصولا الى الاتحاد الخليجي كما يصبو اليه ابناء الخليج لتصبح دول الخليج كتلة اقليمية واحدة بمواجهة التحديات الاقليمية والعالمية بكل اشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
من جانب آخر رحب نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بتولي الشيخ فيصل المالك الصباح مسؤولياته محافظا لمحافظة الفروانية حائزا بذلك الثقة الغالية للقيادة السياسية لهذا المنصب المهم والحيوي في البلاد.واكد الخرينج ان محافظة الفروانية تتطلع للمزيد من التطور والتقدم بالخدمات في ظل تولي الشيخ فيصل المالك وذلك لما عرف عنه حبه للعمل وجديته في متابعة المشاريع التي تهم المحافظة والتي تقع في حدود مسؤولياته، مؤكدا ان الشيخ فيصل المالك محافظ الفروانية سيجد كل الدعم والعون من مختلف أبناء محافظة الفروانية ومسؤولي الجهات الحكومية فيها من اجل الارتقاء وتطوير الخدمات في هذه المحافظة المهمة والحيوية في البلاد.
وتمنى الخرينج لمحافظ الفروانية الشيخ فيصل المالك كل التقدم والنجاح في مهمته الوطنية.

غادر إلى القاهرة أمس

الغانم يلقي كلمة بصفته رئيساً للبرلمان العربي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنائب سيف العازمي أثناء مغادرتهما الى القاهرة أمس

غادر البلاد مساء امس متوجها الى جمهورية مصر العربية الشقيقة رئيس مجلس الأمة ورئيس اتحاد البرلمان العربي مرزوق الغانم وذلك لحضور اجتماعات الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الاول للبرلمان العربي والتي تعقد خلال الفترة من 19 الى 22 الجاري.
ومن المقرر ان يلقي الرئيس الغانم كلمة بصفته رئيسا لاتحاد البرلمان العربي، ويرافق الغانم العضو سيف العازمي ومدير مكتب رئيس مجلس الامة محمد الدويسان ومدير ادارة العلاقات الخارجية بمكتب الرئيس عامر فردان.

أقرت بالإجماع إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان

«التشريعية»: عدم جواز حجز أو خصم أكثر من نصف راتب المقترضين

د.عبدالكريم الكندري

أحالت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية الى اللجان المختصة عددا من الاقتراحات بقوانين التي أقرتها خلال اجتماع عقدته اليوم (أمس)، فيما رفضت مقترحات أخرى لعدم دستوريتها أو وجود قوانين قائمة تحقق الغرض من هذه المقترحات.
وذكر مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح الى الصحافيين أن اللجنة أقرت بالإجماع إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان، واقتراحات أخرى بتعديل القانون 8 لسنة 2010 في شأن حقوق ذوي الإعاقة، واقتراح بتنظيم استعجال أسلوب المقابلة الشخصية لدى التعيين في الوظائف العامة.وأضاف أن اللجنة وافقت على مقترح في شأن حماية الرواتب والمعاشات التقاعدية ومكافأة نهاية الخدمة للمواطنين المقترضين ومنع الحجز أو الخصم على أكثر من نصف الراتب الشهري أو المعاش التقاعدي أو مكافأة نهاية الخدمة، كما أقرت اقتراحا في شأن إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية، وأقرت تعديل بعض أحكام المرسوم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية، كما وافقت على اقتراح في شأن الاستثمار بالقطاع الرياضي.

اللجنة رفضت اقتراحاً بإنشاء محفظة مالية في بيت الزكاة لوجود شبهات دستورية في المقترح

وقال إن اللجنة رفضت اقتراحا بإنشاء محفظة مالية في بيت الزكاة لوجود شبهات دستورية في المقترح، كما رفضت مقترحا بإنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات لوجود شبهات دستورية، فضلا عن تحقيق الغاية من هذا المقترح من خلال قوانين أخرى قائمة.
وأوضح الكندري أن اللجنة رفضت طلبا برفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في القضية رقم 21 لسنة 2013 جنح مرئي ومسموع.

عبدالصمد لمعاملة المعاقين الوافدين معاملة الكويتي

عدنان عبدالصمد

تقدم النائب عدنان عبدالصمد باقتراح برغبة قال في مقدمته: انه واستنادا إلى التعاليم السامية لشريعتنا الإسلامية الغراء، وعملا بالروح الإنسانية الطيبة التي ينطوي عليها دستورنا الكويتي الراقي والذي يُعد مفخرة لنا على مستوى العالم، وتوافقا مع أخلاق آبائنا وأجدادنا الذين هم منبع فخر لكل كويتي شريف، ورغبة منا في التساهل والتعامل الرحيم مع ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشاركوننا العيش على هذه الأرض الطيبة.
ونص الاقتراح على معاملة الأفراد ذوي الإعاقة من غير محددي الجنسية (البدون) والوافدين الخريجين من الصف الثاني عشر من مدارس التربية الخاصة في الكويت معاملة الكويتي في النسب المئوية المطلوبة للقبول في كليات جامعة الكويت أو في كليات أو معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

التميمي يسأل عن المتوفين جراء الأخطاء الطبية

عبدالله التميمي

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا الى وزير الصحة د.علي العبيدي قال فيه: إنه تكررت حالات الوفاة للمواطنين جراء القيام بعمليات جراحية مختلفة، مما رسخ عدم الاطمئنان لدى المواطنين لتشخيص الاطباء وسجل ذلك عزوفا وعدم ثقة لدى المرضى بالجهاز الطبي في الكويت سواء القطاع الحكومي أو الخاص وطالب تزويده بعدد العمليات الجراحية التي أفضت الى وفاة المرضى منذ عام 2000 وحتى الآن؟ وما حالات الوفاة التي تمت لمرضى من مواطنين ومقيمين خلال هذه الفترة وفقا لحقول العمليات الطبية التي اجريت لهم؟ مطالبا تزويده بأعداد المتوفين جراء الاخطاء الطبية، وهل توجد لجنة متخصصة لتقصي الحقائق للوقوف على أسباب حالات الوفاة؟ وهل هي لجنة دائمة أم تشكل لحوادث الوفيات المذكورة؟.
وسأل التميمي عن الاجراءات التي تتخذها الوزارة ضد الأطباء الذين ثبتت أخطاؤهم ومسؤولياتهم أثناء العمليات الجراحية؟ مطالبا بتزويده بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة بالتفصيل، وعدد الحالات التي تعرضت لأخطاء طبية وأدت الى أمراض مضاعفة خلال الفترة المذكورة؟

الحكومة وعدت بتقديم تصورها حول الخطة السنوية 2014 ـ 2015

الشايع: اللجنة المالية ناقشت تعديلات قانوني حماية المستهلك وبيت الزكاة

فيصل الشايع

أكد رئيس اللجنة المالية البرلمانية فيصل الشايع أن الحكومة وعدت بتقديم تصورها بشأن الخطة السنوية 2014 ـ 2015، لافتا إلى أن اجتماع الأمس حضرته وزيرة التخطيط هند الصبيح ووعدت بدورها بتقديم الخطة الخمسية الجديدة في يونيو المقبل.
وقال الشايع في تصريح للصحافيين إن اللجنة اتفقت مع جهاز الخطة السنوية على تشكيل فريق عمل تكون مهمته وضع تصور شامل بخصوص الخطة بالإضافة إلى الرد على الأسئلة التي أثارها أعضاء المالية على الخطة السنوية.
وذكر الشايع أن اللجنة ناقشت أيضا التعديلات على قانوني بيت الزكاة وحماية المستهلك اللذين أقرا كمداولة أولى في جلسة مجلس الأمة الماضية.
وأوضح أن المالية أرجأت التصويت على تعديلات بيت الزكاة والمستهلك إلى الثلاثاء المقبل لعدم وجود نصاب.

المرشحة السابقة والناشطة السياسية أنوار القحطاني

الشعب بين مطرقة الحكومة وسندان المجلس

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن موضوع زيادة علاوة الأبناء للمواطن الكويتي.. وتشتت المواطن المراقب والمنتظر لقرارات من هذا النوع في دوامة التصريحات الصادرة عن المؤيدين والرافضين لمثل تلك القرارات وأصبح المواطن لا يعلم من هو صاحب الرأي الصحيح ومن هو صاحب الرأي الخاطئ حتى وجد نفسه وقع بين المطرقة والسندان.. وهذا كله بسبب عدم حرفية العمل البرلماني والحكومي وعدم الجدية في حل مشاكل المواطنين وهي كثيرة لا تنحصر فقط في موضوع زيادة علاوة الأبناء علما بأن الدولة لديها امكانيات عالية جدا تساعد على حل المشاكل العالقة فلدينا جميع مقومات النجاح في تنفيذ وتطبيق اي مشروع او قانون او دراسة تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضا فلدينا المال والخبرات الوطنية والطاقات الشبابية وكان من المفترض ان تكون هناك دراسات وإحصائيات علمية واقعية تقدم من الجانبين المؤيد والمعارض للمواطن من خلال وسائل الاعلام او من خلال المواقع والمنتديات الإلكترونية لتتضح الصورة للمواطن الكويتي وليتمكن من الحكم على اصحاب الرأي والرأي الآخر هذا من جانب..
أما في الموضوع نفسه فلا يخفى على الجميع من ان المواطنين يعانون من مشاكل عدة وأهمها الغلاء الفاحش في الاسعار واستغلال التجار لغياب الدور الحكومي في تحديد ومراقبة الاسعار بشكل فعال فأصبح المواطنين صيدا سهلا لهؤلاء التجار كما انه لا يخفى على الجميع ارتفاع الإيجارات وبشكل جنوني لا يصدق مما ادى الى اجهاد المواطن الكويتي.. وهذا كله وبكل تأكيد سيكون له من الامور السلبية الكثير على الاسرة بشكل خاص وعلى تكوينها الاسرة التي سميت في الدستور بأنها اساس المجتمع ونواته كما كفل الدستور حماية الاسرة ليكون لدينا مجتمع صحي خال من الآفات الاخلاقية وغيرها من الأمراض الاجتماعية.
الحكومة ومن يؤيدها في الرأي يرون ان اي زيادات او علاوات ستؤثر في ميزانية الدولة لأنه يجب ان يكون هناك توازن بين مدخول الدولة والصرف.. كلام جميل ونؤيده في معناه الظاهري والاقتصادي..
ولكن يا حكومتنا العزيزة عليكم بالمقابل مسؤولية ايجاد الحلول المناسبة والجذرية لمشكلة غلاء الاسعار ومحاسبة التجار المتجاوزين في هذا الشأن وإيجاد الحلول لظاهرة غلاء أسعار الإيجارات ليس هذا فقط، بل يجب عليكم لزاما وضع خطة زمنية لحل جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن ليس فقط غلاء المعيشة والأسعار والإيجارات وان كنتم عاجزين عن ايجاد الحلول المناسبة ما الضير في ان تتم الاستعانة بخبرات عالمية في مجال الاستشارات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لإيجاد الحلول المناسبة للدولة والمواطن علما بأن هذا الأمر طبق في دول عدة وجنيت ثماره وأعطى نتائج ممتازة..
وعليكم ايضا حكومتنا العزيزة ايجاد مصادر بديلة لدخل الدولة وتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو البترول الذي يرتبط سعره بأسواق عالمية حسب العرض والطلب بمعنى أنه لو تهاوت أسعار النفط فسنكون بمواجهة مشاكل نحن بغنى عنها وسبق ونادينا بهذا الأمر وسرعة العمل على تفعيله اسوة بالدول العربية التي طبقت بالفعل تنويع مصادر الدخل وهي كثيرة.
وأيضا على الحكومة مع رفضها فكرة أي زيادات للمواطنين تخفيف المصاريف الضخمة، فهذه ايضا تهلك ميزانية الدولة.. لذلك يجب على الحكومة سرعة ايجاد الحلول الجذرية والمناسبة والتي تعود بالنفع على الشعب دون الاضرار في مصلحة الوطن العليا وليس رفض مثل تلك الزيادات دون ايجاد البدائل المناسبة..
آخر ما نختم به ان اللهم احفظ الكويت من كل مكروه.. آمين يارب العالمين.

قدم اقتراحاً برغبة لمعالجة أوضاعهم

خليل عبدالله: زيادة نسبة البعثات الخاصة لخريجي دبلوم التعليم التطبيقي بنسبة 30٪ عن السابق

د.خليل عبدالله

تقدم النائب د.خليل عبدالله باقتراح برغبة قال في مقدمته الآتي: لما لدور التعليم في تنشئة المجتمع وتطوره ونموه، وحفاظا على منح الطلبة الخريجين بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المتفوقين والمتميزين بين نظرائهم ولإعطائهم فرص للاستمرار في التعليم وحثهم على رفع مستواهم الأكاديمي واكتسابهم المهارات العلمية التي تؤهلهم للمشاركة في عجلة النمو الاقتصادي والعلمي وتشجيعهم على الارتقاء من مخرجات التعليم المهني والنظري والتقني ليشاركوا في بناء الدولة، خاصة أن التعليم المهني والتقني بات شيئا ملحا وعاملا اساسيا لا يقل أهمية عن باقي العلوم الأكاديمية، وللوصول إلى هذه الغاية وتشجيع الكوادر التي تحتاجها البلد، فإن منح الفائقين من خريجي الدبلوم بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لبعثات دراسية خارجية وداخلية لاستكمال تعليمهم سيكون له الأثر الطيب والنافع والرافع لأبنائنا الطلبة من خريجي الدبلوم لتشجيعهم وحثهم على التفوق الدراسي في التعليم التطبيقي، وبالتالي يكون لهم النصيب الكبير في الحصول على بعثات دراسية مثيلة لنظرائهم من خريجي الثانوية العامة وخريجي الجامعات الذين يحصلون على بعثات لاستكمال دراساتهم العلمية، علاوة على تشجيع خريجي الدبلوم بالتعليم التطبيقي والتدريب على اتخاذ المسلك السليم في إيجاد جامعات معترف بها في مجالات تخصصاتهم العلمية.
ونص الاقتراح على ما يلي: منح خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الحاصلين على شهادة الدبلوم في جميع التخصصات بعثات دراسية، على النحو التالي:
1 ـ أن تكون الأولوية للمتميزين والأعلى درجة أو نسبة بين الفائقين وحسني السيرة والسلوك، كما تعطى الأولوية في حال التساوي للمتميزين رياضيا أو علميا أو ثقافيا.
2 ـ أن تكون هناك مقاعد شاغرة (لمنح وبعثات التعليم العالي) للمبتعثين في الخارج من خريجي الثانوية العامة لتتم الاستعاضة عنهم بخريجي طلبة دبلوم التعليم التطبيقي.
3 ـ العمل على زيادة نسبة البعثات الخاصة (على أن تكون البعثة في جامعات معترف بها) لخريجي دبلوم التعليم التطبيقي بما لا يقل عن 30٪ عن السابق.
4 ـ ألا يزيد سن المبتعث من خريجي دبلوم التعليم التطبيقي الموافق للشروط المطلوبة عن 40 سنة ميلادية.
5 ـ تكون الأولوية في البعثات الداخلية لخريجي الدبلوم المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
6 ـ أن تكون البعثة الدراسية في التخصص الدراسي نفسه لخريج الدبلوم بالتعليم التطبيقي أو تخصص قريب حسب حاجة الكلية أو المعهد.
7 ـ الأخذ بالاعتبار ما أقرته لائحة البعثات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
8 ـ ألا يكون من تنطبق عليه الشروط سبق ابتعاثه وانتهت بعثته بالإلغاء.
9 ـ ألا يكون قد صدر قرار بتعيينه بإحدى الجهات الحكومية.
10 ـ تلتزم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنشر أسماء المبتعثين خلال اسبوع من صدور قرار اختيار المبتعثين دراسيا بعدد 5 صحف محلية على الأقل.
11 ـ في حال اجتياز المبتعث للدرجة الأكاديمية وتخرج بتقدير امتياز خلال المدة القانونية، تمنح له الموافقة لاستكمال درجة ماجستير وتعطى له الأولوية في التعيين في حال عدم الرغبة في استكمال دراسة الماجستير سواء في القسم العلمي أو في الكليات المناظرة وحسب الحاجة.